دور البنوك فى دعم الإقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء فى مصر

[١٧]

عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعى[١]**- عبير فرحات على**[٢]**- أحمد فؤاد محمد خليل**[٣]
١) الإدارة المركزية للرقابة الداخلية، قطاع الرقابة الداخلية، بنك مصر ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) قطاع المشروعات الصغيرة والتمويل متناهى الصغر، بنك مصر

المستخلص

هدفت الدراسة الى تحديد مفهوم وخصائص ومزايا الانتقال الى الإقتصاد الأخضر وعلاقته بالجهاز المصرفى المصرى واهميه دعم الجهاز المصرفى للإقتصاد الأخضر من خلال توفير التمويل اللازم بما يقوم به من دور فعال كوسيط مالى رئيس بين المدخرين والمستثمرين، بالاضافة الى تناول استرتيجية مصر للإنتقال الى الإقتصاد الأخضر ودعم المشروعات الخضراء خلال الاعوام القادمة. وتوصلت الدراسة الى أن الإقتصاد الاخضر هو السبيل الأمثل للمحافظة على البيئة و تحفيز النمو الاقتصادى والقضاء على الفقر وتوصل الباحث لصحة فروض الدراسة التى تمثلت فى وجود علاقة ايجابية بين حجم الودائع فى الجهاز المصرفى المصرى وحجم الإئتمان الموجه نحو الاقتصاد الاخضر والمشروعات المرتبطة بالحفاظ على البيئة ،وكذلك وجود علاقة ايجابية بين حجم الائتمان فى الجهاز المصرفى المصرفى وحجم الائتمان الموجه للمشروعات الخضراء. وقدم الباحث عدة توصيات اهمها : ضرورة قيام البنوك بإنشاء نظم خاصة لتمويل المشروعات الخضراء تتناسب مع طبيعة تلك المشروعات وإنشاء منتجات مصرفية جديدة فيما يسمى (بالصيرفة الخضراء) تلك المنتجات محفزة للعملاء للمساهمة فى تمويل تلك المشروعات مثل الصناديق الخضراء والسندات الخضراء للمحافظة على البيئة وتحقيق عائد اقتصادى مناسب، مع انشاء إدارة جديدة متخصصة لمتابعة مخاطر الائتمان للمشاريع الخضراء وإتخاذ الاجراءات المناسبة لإكتشاف اى مخاطر قد تواجه تلك المشروعات الخضراء.

الكلمات المفتاحية: البنوك – الاقتصاد الاخضر – الصيرفة الخضراء .

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الماضية عدم استقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص في الأغذية العالمية وندرة في المياه وطغت عليها أزمة مالية واقتصادية لا تزال أثارها قائمة ومحسوسة في معظم أنحاء العالم. وقد مست تلك التأثيرات جميع أنحاء العالم ولها انعكاسات محددة على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتمثّل هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تهديدات خطيرة على أجيالنا المقبلة.

على الرغم من الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، لكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنباً إلى جنب مع الاقتصاد، حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساسا سليما لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاديات العربية، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي، إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، بما يحقق استقرارً مجتمعياً وأمنياً، كما أن الاستخدام الكفء للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد، الذي يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعاتنا.

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق (الاقتصاد البني) وهذا المصطلح هو عكس الاقتصاد الأخضر والمبني علي التنمية الملوثة للبيئة ، ولن يكون بمقدورنا تحقيق الأهداف التنموية للألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها علي فكرة الاقتصاد الأخضر الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساساً على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، ويحتوي على الطاقة الخضراء والتي

يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، فضلاً عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر والتي تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي

مشكلة الدراسة

تعد البنوك من اهم تلك القطاعات حيث يعد الجهاز المصرفى عصب الاقتصاد القومى والقاطرة التى توجه كافة الأنشطة الاقتصادية بما يقوم به من دور فعال كوسيط مالى رئيسى بين المدخرين والمستثمرين وتعد السياسات المالية والتى يتم تنفيذها عبر الجهاز المصرفى وتوجيه الاستثمارات لقطاعات محددة بتقديم حوافز استثمارية وسعر فائدة تنافسى لمشاريع مهتمة او مخصصة للمحافظة على البيئة من العوامل شديدة التاثير على توجيه القطاعات الاقتصادية الى الانشطة المستهدفة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة على مستوى الدولة ككل .

ولكن فى الحقيقة لا يزال محدوداً بالنسبة لحجم الفرص المتاحة على الرغم من توافر السيولة بالجهاز المصرفى بمعدلات غير مسبوقة ولكن حلقة الوصل بين حجم الودائع بالجهاز المصرفى وحجم التمويل البيئى من وجهه نظر الباحث لا تزال مفقودة وهو ما دعى الباحث للتقدم بهذة الدراسة لعلها تكون حلقة فى سلسلة التوجه نحو الاستفادة من هذة الودائع وتوجيهها التوجه الصحيح لدعم التوجه للاقتصاد الاخضر، لذا فان مشكلة الدراسة يمكن صياغتها على النحو التالى: ما مدى مساهمة القطاع المصرفى في تمويل ودعم التوجه نحو الاقتصاد الاخضر وتمويل المشروعات التى تهدف للمحافظة على البيئة والصيرفة الخضراء في مصر.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحيتين النظرية والتطبيقية من الأسباب التالية:-

١- بعد مراجعة المكتبات العربية والأبحاث المنشورة توصل الباحث إلي أن موضوع الجهاز المصرفى ودوره فى دعم التوجه للاقتصاد الاخضر من اجل التنمية المستدامة لم يحظ

بالاهتمام الكافى من الدراسات العربية على وجه الخصوص، على الرغم من اهميته البالغة على الصعيد المحلى والصعيد الدولى ولما له من اثار على الاقتصاد القومى ككل.

٢- يعتبر الجهاز المصرفى أحد أهم الدعامات الأساسية للإقتصاد القومي، حيث تقوم بدور فاعل في التنمية والإصلاح الإقتصادي ويساهم في تطوير النشاط الاقتصادى على كافة المستويات لذلك يسعى الباحث لعمل دراسة متخصصة توضح اهمية ذلك الدور لتوجيه كافة القطاعات الاقتصادية لتحقق التنمية الشاملة عن طريق التوجه للاقتصاد الاخضر الذى يمثل قاطرة التنمية على كافة المستويات ولكن ذلك لن يحدث بدون توفير الدعم المالى المتمثل فى التمويل الاخضر حتى تتحقق كافة الوفورات بناءاً على الدراسة التى قام بها برنامج الامم المتحدة السابق الاشارة اليه.

٣. يواجه الجهاز المصرفي تحديات مختلفة يرتبط بعضها بتراكمات سابقة والبعض الأخر يتصل بمستجدات محلية ودولية خاصة فيما يتعلق بقضايا التعثر وتراجع معدلات الإئتمان المصرفي، يضاف إلي ذلك ان القطاع المصرفى يعانى من تكدس المدخرات على وجه العموم وخصوصاً خلال فترة الدراسة وزاد من مشكلة تكدس المدخرات قرار تعويم الجنيه المصرى فى ٢٠١٦/١١/٣ نظراً لإرتفاع معدلات الفوائد فى البنوك على حسابات الادخار حيث ارفعت أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض الى ١٨,٧٥% و١٩,٩٧% على التوالى وارتفعت نسبة التضخم إلى ٣٥,٢% فى شهر يوليو ٢٠١٧ مقارنة بـ٣١,٩٥% فى شهر يونيو الماضى.

ولمواجهة موجات التضخم التى صاحبت عملية التعويم وللحد من آثار التضخم تم رفع سعر الفائدة على الشهادات الادخارية الى ٢٠% مما ادى الى ارتفاع حجم المدخرات بالبنوك الى ٢,٨٥ ترليون جنيه فى ٢٠١٧/٣/٣١ مقارنة بمبلغ ٢٨٦,٤ مليارجنيه فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ وفقا لبيان البنك المركزى مما يمثل عبئاً على الجهاز المصرفى ما لم يوجه هذة المدخرات بالشكل الصحيح فى استثمارات حقيقية تساهم فى دعم الاقتصاد القومى وتحافظ على الموارد المتاحة من التدمير او الاستهلاك الجائر وذلك بمشروعات توجه نحو الاقتصاد الاخضر بما يحقق لها دورها التنموى فى الاقتصاد الوطنى من خلال زيادة حجم الناتج القومى وتشغيل العمالة وتحقيق وفورات وعوائد مناسبة على كافة المستويات..

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وما أسفرت عنه الدراسات السابقة من نتائج تسعي الدراسة نحو تحقيق الأهداف التالية:-

١-قياس مدى مساهمة القطاع المصرفى لتوجيه مدخرات العملاء للإئتمان المصرفى لقطاعات النشاط الاقتصادى فى كلٍ من جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة وسبل زيادة هذة المساهمة

٢-قياس وسائل دعم القطاع المصرفى للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر من خلال ابتكار وسائل جديدة تؤدى الى توجيه مدخرات العملاء (التى يعانى القطاع المصرفى من تكدسها لديه) لتوجيها الى شتى قطاعات الاقتصاد الاخضر مما يحقق مجموعة من المزايا والوفورات والاستفادة لكافة قطاعات المجتمع.

٣-تحديد وسائل الحفاظ على الموارد المتاحة لدى المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة لكافة موارد المجتمع مع التوجه للاقتصاد الاخضر بإعتباره من اهم الوسائل التى تؤدى الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه كافة اوجه النشاط الاقتصادى لتحقيق هذا الهدف وفقا لتقرير الامم المتحدة عن مصرومحاولة تحقيق الوفورات التى حددها التقرير والتى تقدر بمبلغ ٢,٤ مليار دولار سنويا فى مصر وتوفير ٨ ملايين فرصة عمل سنوياً نتيجة التوجه للاقتصاد الاخضر.

٤-الخروج بمجموعة من التوصيات التى قد تفيد فى تحسين حالة الاقتصاد القومى ككل من خلال اقتراح بعض الحلول الحديثة نسبياً لزيادة مساهمة القطاع المصرفى فى دعم الاقتصاد الأخضر وتوفير الدعم المادى لمجموعة الاستثمارت المستهدفة لتحويلها من الاقتصاد الحالى الى الاقتصاد الاخضر بما له من مزايا على مستوى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى.

الفرضيات الرئيسية للدراسة

الفرضية الأولي" هناك علاقة بين حجم المدخرات فى الجهاز المصرفى فى جمهورية مصر العربية وحجم الإئتمان الموجه نحو الاقتصاد الاخضر والمشروعات المرتبطة بالحفاظ على البيئة.

الفرضية الثانية "هناك علاقة بين حجم الائتمان المصرفى الموجه الإستثمارات على مستوى الجهاز المصرفى فى جمهورية مصر العربية ككل وحجم الائتمان المصرفى الموجه نحو الاقتصاد الاخضر والمشروعات المرتبطة بالحفاظ على البيئة.

حدود الدراسة

حدود زمانية: الفترة من سنة ٢٠٠٣ وحتى سنة ٢٠١٨ لمدة ستة عشر عاماً وذلك وفقاً للبيانات المنشورة وهى الفترة التى شهدت تواتراً فى التغيرات الحاكمة لتوجيهات وسياسات الجهاز المصرفى المصرى .

حدود مكانية: سيتم عمل دراسة الجهاز المصرفى فى جمهورية مصر العربية بإعتبارة المسئول عن تطبيق السياسات النقدية والمالية بالقطاع المصرفى المصرى حيثيخضع لاجميع البنوك العاملة فى مصر للإشراف والرقابة من البنك المركزى المصرى.

منهج الدراسة

إعتمد الباحث عدة مناهج بحثية في دراسة الجهاز المصرفى ودوره فى دعم التوجه للاقتصاد الاخضر وقد إستخدم الباحث الأسلوبين المكتبي والتحليلى في إعداد دراسته وذلك علي النحو التالي:-

الأسلوب الأول: أسلوب الدراسة المكتبية من خلال المنهج الاستقرائى، وذلك للتعرف علي مجموعة المفاهيم النظرية للدراسة من خلال الإطلاع علي المراجع العربية والأجنبية والتي تمثلت في الكتب والبحوث والرسائل العلمية وكذلك التقارير والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الأسلوب الثاني: أسلوب الدراسة الاستباطى / التحليلي، وذلك لإثبات صحة أوخطأ فرضيات الدراسة بهدف حل مشكلة الدراسة وتحليل البيانات.

الدراسات السابقة

1- Rabeya Kulsum, S.Sadrul Huda (2018):"Thinking About The Green Banking Model In The Context Of Bangladesh"

هدفت الدراسة الى:

- القاء الضوء على تاثير تغير المناخ فى بنجلاديش ودور البنوك الخضراء فى مكافحة اثاره.
- اظهار السياسات والنماذج المصرفية التى تقدم منتجات مصرفية خضراء.
- توضيح السياسات والنماذج المصرفية فى بنجلاديش حتى نهاية عام ٢٠١٥

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

- أن غالبية عملاء البنوك والمؤسسات المالية ليس لديهم الوعى الكافى بالاقتصاد الاخضر وليس لديهم إدراك بأهمية المنتجات المصرفية الخضراء.
- أن هناك مجموعة من التحديات التى تواجه البنوك فى التحول للصيرفة الخضراءمنها الافتقار الى الإطار التنظيمى والعملاء المتعثرين.
- قدمت الدراسة نموذج مقترح للبنوك الخضراء يتكون من ثلاث مجموعات هم اصحاب المصالح والبنوك والعملاء

٢ – دراسة منى أمام حسين وأخرون(٢٠١٧) : الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر.

هدفت الدراسة الى :

- ايجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الاخضر في جمهورية مصر العربية من اجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء من اجل حياة كريمة.

- المقارنة ودراسات الحالة لدول تتشابه مع مصر في الظروف والحالة الاجتماعية للاستفادة من تجاربهم في التنمية المستدامة .
- لتوضيح افضل السبل التي تساعد للوصول الي التنمية المستدامة باستخدام (الاقتصاد الاخضر).

توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج اهمها:

- مصر قادرة على الوصول لمعدلات مرتفعة من توليد الكهرباء والطاقة بالاعتماد على المصادر المتجددة للطاقة وبالاخص الطاقة الشمسية حيث انه من خلال الدراسة لما يتوافر لمصر من امكانيات تم التوصل الى انه يمكن توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الفوتوفلطية (نظم الخلايا الشمسية)
- الإستثمار الأجنبي كان له دور مباشر و قوي في مجال الطاقة المتجددة في العديد من الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ان جمهورية مصر العربية تتمتع بالعديد من الأمكانيات التي تجعلها تستطيع أن تصل الي التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠ و أن لديها العديد من المشروعات التي تعمل من خلالها علي تطبيق المنظومة الخضراء و المحاولة الي الوصول للتنمية.

٣- دراسة نوال جمعون(٢٠١٦): دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية المعوقات والآفاق.

هدفت الدراسة الى تشخيص المعوقات التي حالت دون أداء البورصة في الجزائر للدور الذي كان منتظرا منها، اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز هذه العقبات وتفعيل دور البورصة في الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة الى:

- ان الواقع الذي تعيشه البورصة في الجزائر إنما هو نتاج لعديد من المعوقات سواء كانت هيكلية في الاقتصاد الوطني أو في طبيعة الهيكل التنظيمي للبورصة أو ما هو متعلق بالجانب الثقافي و الديني
- يجب أن يحظى هذا السوق المالى بكثير من الاهتمام.

4- Yao Wang and Qiang Zhi, (2016): " The role of green finance in environmental protection, Two aspects of market mechanism and policies"

هدفت الدراسة الى:

- القاء الضوء على دور التمويل الأخضر في حماية البيئة من جانبان من آلية السوق والسياسات
- تقييم للوضع الراهن للتمويل الأخضر في مجال الطاقة المتجددة ومعرفة بعض أوجه القصور.
- تكريس الاهتمام بتطوير آلية السوق وصياغة السياسات من خلال الكشف عن التناقضات الداخلية بين التمويل الأخضر وحماية البيئة
- اقتراح حلولا جوهريا لتحقيق أفضل للتوازن البيئي وسياسات التمويل

توصلت الدراسة الى :

- يجب أن يكون لمشروعات حماية البيئة الخاصة تمويل فريد من نوعه يمثل خليطاً بين السندات والتى تتطلب فترات طويلة نسبياً وبين منتجات ماالية خضراء سريعة السيولة مثل توريق الأصول، لتغيير هيكل لتوفير السيولة اللازمة ولتشجيع المستثمرين على الدخول .
- يجب أن تعمل السياسات على تحسين نشاط سوق التمويل الأخضر من خلال تطويرها لمنتجات التمويل البيئي، وبناء سوق المشتقات المناخية والأسواق المالية الثانوية الأخرى ذات الصلة لحماية البيئة، وبالتالي تحسين مباشرة سيولة الاستثمار
- إصلاح إدارة الإيرادات المالية وسياسة التوزيع بما يتناسب مع قدرة المشاريع على استيعاب الأموال يؤدى الى زيادة الاقبال على السندات الخضراء والمشتقات الخضراء ويؤدى الى زيادة حجم الموارد المالية المتاحة لتمويل المشروعات الخضراء.

٥- دراسة السيد فراج السعيد(٢٠١٥) : تطوير الجهاز المصرفى فى اطار التحرير الاقتصادى لدعم لاستقرار والتنمية.

هدفت الدراسة الى:

- تحليل وتقييم تجربة التحرير المالى والمصرفى فى مصر وما افرزته من آثار طالت الاستقرار والتنمية
- تناول الأفكار النظرية للتحرير الإقتصادى والمصرفى والسياسات المرتبطة به
- تناول بعض تجارب التحرير المالى والمصرفى .

وتوصلت الى عدة نتائج اهمها :

- ان البلدان التى طبقت بعمق التحرير المالى والمصرفى هى التى تعرضت لأزمات مالية ومصرفية حادة ومتكررة
- ان الجهاز المصرفى المصرى قد خضع بشكل تدريجى للتحرير.
- ان التحرير الإشرافى والهيكلى والخصخصة للجهاز المصرفى أدت الى تعرضه لعدة أزمات امتدت من نهاية الألفية الثانية حتى الآن.
- أن هذة الأزمات قد نالت من الاستقرار الإقتصادى قى شكل انخفاض معدلات النمو الاقتصادى، ارتفاع معدلات البطالة، تنامى عجز ميزان المدفوعات.
- ان تحرير وتطوير الجهاز المصرفى قد صاحبه تراجع فى نصيب الفرد من القطاعات السلعية من الإئتمان المصرفى ومن ارصدة الاقراض والخصم.

الإطار النظرى

المبحث الاول: مقدمة: ظهر الاقتصاد الأخضر استجابة لأزمات متعددة، ويهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مشاريع صديقة للبيئة وباستخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة، ويدعو إلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، مما يولد فرص عمل جديدة تعمل على الحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وانتاجها، وفي هذا الاطار تسعى الدول الى وضع تصور لإطلاق اقتصاد مبني على استراتيجية الانتقال الى اقتصاد أخضر، مع الأخذ بعين الاعتبار أربعة محاور أساسية: أزمة الطاقة وارتفاع أسعار الوقود الأحفوري الذي أصبحت مخزوناته مهددة بالنضوب، والأزمة الاقتصادية ودور البنوك فى توظيف الاستثمارات الخضراء كوسيلة للإنعاش الاقتصادي، وسياسات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة المسببة

للاحتباس الحراري، والقناعة القوية لبعض الدول بضرورة وضع نموذج جديد للتنمية المستدامة المرتكزة على تغيير سلوكيات المستهلك والنماذج التسويقية الحالية

أولاً: الأقتصاد الأخضر:

١ – تعريف الأقتصاد الأخضر:

- يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرف بأنه " هو ذلك الأقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الأنسان و المساواة الأجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و من الندرة الأيكولوجية للموارد و يمكن أن ننظر الي الأقتصاد الأخضر في ابسط صوره و هو ذلك الأقتصاد الذي يقلل من الأنبعاثات الكربونية و يزداد فيه كفاءة استخدام الموارد و يستوعب جميع الفئات العمرية "
- يعرف Chapple (2008) الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون أساسا من أربعة قطاعات: الطاقة المتجددة مثل (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية)؛ المباني الخضراء ،والنقل؛ وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة. و الاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا التقنيات التي تسمح لعمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك المنتجات، والعمليات، والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسين استخدام الموارد الطبيعية.
- ويعرف الاقتصاد الأخضر ايضاً بأنه اقتصاد قائم على إنبعاثات الكربون المنخفضة، واستخدام كفء للموارد، وتنمية اجتماعية شاملة، علما بأن نمو الدخل والعمالة في ظل الاقتصاد الأخضر يدار من قبل استثمارات خاصة / عامة تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون، وتمنع فقدان خدمات الأنظمة الحيوية والتنوع الحيوي
- ويمكن ايضا تعريف الأقتصاد الأخضر بأنه " واحد من الاسباب التي تؤدي الي تطور و نمو البشرية و سيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد، و تحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ الي تقليل الأخطار و الندرة البيئية "

- يمكن للباحث تعريف الإقتصاد الأخضر بأنه"هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الأقتصادية السريعة النمو و الذي يقوم أساسا علي المعرفة الجيدة للبيئة و التي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الإقتصاديات الأنسانية و النظام البيئي"

٢- حافز الأنتقال و التحول الي الأقتصاد الأخضر :

- تخفيف حدة الفقر وخصوصاً فى المناطق الريفية:.
- ترشيد استخدام المياه وعدم تلويثها .
- خفض دعم أسعار الطاقة و دعم قطاع النقل الجماعي.
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة و محاولة أعادة تدويرها.
- زيادة الأستثمارات المستدامة في مجال الطاقة و أجراءات رفع كفاءة الطاقة.

٣- فوائد واهمية الاقتصاد الاخضر :

- الاقتصاد الاخضر محوري لازالة الفقر .
- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية .
- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون.
- الاقتصاد الاخضر يشجع تحسين كفاءه الموارد والطاقة.
- الاقتصاد الاخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة مع خفض الكربون.

٤- متطلبات التحول الى الاقتصاد الاخضر : لكي تتحول الدولة من اقتصاد متخلف او راكد الي اقتصاد اخضرمزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل و يجعلها متقدمة و يحافظ علي البيئة ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها بعدة اشياء اهمها :

- ان تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة علي الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوي المعيشة لدي سكان الريف
- الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه الغير نظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل علي الحفاظ علي الموارد المائية ومنعها من التلوث .

- مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الاخضر فاذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغيرها الي سياسة ديمقراطية والعمل ف سياسة السوق لتشجيع الانتاج
- علي الاقتصاد الاخضر ان يعترف بالسياسة الوطنية علي الموارد الطبيعية وان يركز علي كفاءتها وان يجعل الانتاج انتاج دائم ومستدام .
- عدم فرض قيود علي التجارة الدولية وعلي الاقتصاد الاخضر ومعالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة علي الصادرات والواردات .
- ان تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل علي معالجتها واعادة تصنيعها مرة اخري وجعلها مورد بدل من كونها تسبب مشاكل تلوث للبيئة .
- دعم قطاع النقل الجماعي
- تحسين التعليم وتشجيع الابتكار.
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام قى تقديم المنتجات الخضراء.

٥- المنتجات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر :

أ- الطاقة المتجددة: ان زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر اسعار الوقود الاحفورى المرتفعة وغير المستقرة بالاضافة الى تخفيف اثار تغير المناخ حيث ان نظام الطاقة الحالى الذى يقوم على الوقود الاحفورى يعد من اكبر اسباب تغير المناخ ومسئول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وان الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية، ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشده على الكربون باستثمارات فى الطاقة النظيفة.

ب- الأبنية الخضراء: يتطلب التحول الى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء والتى تتمثل فى استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه فى ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زياده الطلب عليها، وذلك لتقليص الانبعاثات التى تغير فى المناخ، ويعتبر التحول الاخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية

واجتماعية مهمة من حيث انشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لهذا البناء تاثير بعيد المدى يشجع على التحول اليه لتحقيق استدامة ونمو اقتصادى .

ج- النقل المستدام: يوفر النقل المستدام الحاجات الاساسية للافراد و المجتمعات بشكل امن واكيد، وذلك دون احداث ضرر بالصحة او النظام البيئى ومصالح الاجيال القادمة، ويعد هو الاقل تلويثآ سواء للهواء او الماء او التربة، والاقل اصدارآ للضجيج، ويحد من الانبعاثات الدفيئة، وبالتالى لا يؤثر بالسلب على المناخ او الاحترار، وذلك لان وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة، والسيارات و النقل العام تعمل جزئيآ على الكهرباء .

د- إدارة المياه المستدامة: تعد المياه عنصرآ جوهريآ من عناصر التنمية، وان للنظم الايكولوجية دورآ رئيسيآ فى الحفاظ على المياه كمآ ونوعآ، وان ادارة المياه ترتبط بالرى وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، وتشير التقديرات الى ان نحو نصف الى ثلثى المياه تهدر فى الرى السطحى، وتكمن بعض الحلول فى تغيير الهيكل المؤسسي لادارة المياه، وهناك ما يدعو الى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة فى شبكات امداد المياه، والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدى الى تقليل الهادر من المياه بل ينطوى ايضا على انه سيوفر فرص العمل المنخفضة لمتوسط المهارات، فسيعمل الاقتصاد الاخضر على جمع مياه الامطار واعاده استخدامها، وتحليه مياه البحار، وتوليد طاقة من المياه، وايضا اعاده استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبآ في الحفاظ على المخزون المائي.

هـ- إدارة المخلفات: وهى عباره عن اعادة تدوير المخلفات لانتاج منتجات اخرى اقل جودة من المنتج الاصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق، والبلاستيك، المخلفات المعدنية، الزجاج، وكذلك اعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائى وعملية التخمر بالديدان، ومعالجة النفايات السامة، حيث ان الادارة الخضراء للمخلفات تعمل على انشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة فى اعادة التدوير وانتاج السماد العضوى وتوليد الطاقة، حيث يتم الاستفادة من المخلفات الزراعية التى هى منتجات ثانوية داخل منظومة الانتاج الزراعى عبر تحويلها الى اسمدة عضوية

او اعلاف او غذاء للحيوان او طاقة نظيفة او تصنيعها فيما يضمن تحقيق زراعة نظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين الوضع الاقتصادى والبيئي ورفع المستوى الصحى والاجتماعى والريفي .

و- إدارة الأراضى (الزراعة المستدامة): لابد من من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الاخضر لتخضير القطاع الزراعى، ودعم سبل المعيشة فى الريف ودمج سياسات الحد من الفقر فى استراتيجيات التنمية ،وتعمل تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الاثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية، لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر، وازالة الغابات، والزحف العمرانى غير المستدام، وتاكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجى، ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الاخضر وتطوير نموذج نظرى بشان ذلك، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التى تغطى الجوانب الاقتصادية و البيئية والرفاهية الاجتماعية.

٦- الاقتصاد الاخضر والتوظيف: أدى التحول إلى اقتصاد مستدام بيئياً إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دوراً حيوياً في خضرنة المنشآت و المجتمعات

أ- مفهوم الوظائف الخضراء: تعرف الوظائف الخضراء على أنها تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة ا ولم وارد الطبيعية، وإعادة النفايات. وتشمل إزالة السموم من البيئة، وإعادة تجهيز المباني مع الألواح الشمسية، والزراعة العضوية ، وغيرها من المنتجات الخضراء

ب-أهمية الوظائف الخضراء:

- الوظائف الخضراء وسيلة لجذب الناس من المجتمعات الفقيرة إلى العمل من خلال تدريبهم على المهارات لإنتاج المنتجات أو الخدمات الصديقة للبيئة.
- الوظائف الخضراء توفر وسيلة لتوليد العمل اللائق، و في الوقت نفسه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة البيئية.

- الوظائف الخضراء تقلل من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية، في نهاية المطاف إلى المستويات التي تعتبر مستدامة.

ثانياً: الصيرفة الخضراء: برزت أهمية الصيرفة الخضراء بعدما أدانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني البنوك بتمويل المشروعات ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع، مما دفع المجتمع المدني وكذلك المؤسسات الغير الهادفة للربح في مختلف أنحاء العالم إلى ممارسة الضغوط على البنوك من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في برامج الإقراض وأنشطتهم اليومية على نحو يؤكد مسئولية المصارف عن أعمالها.

١) تعريف الصيرفة الخضراء: تمثل الصيرفة الخضراء اتجاهاً جديداً للصيرفة والذي يسعى إلى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضه الكربون، زيادة كفاءه استخدام الأموال العامة، وتوجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة. فتعمل الصيرفة الخضراء على تحقيق النمو لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد ككل مع الحفاظ قدر المستطاع على سلامة البيئة وكذلك الالتزام بمعايير ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

٢) آليات الصيرفة الخضراء: لقد بدأت العديد من البنوك حول العالم في اتباع منهجية الصيرفة الخضراء وذلك عن طريق تبنى مجموعة متنوعة من المنتجات والأنشطة الجديدة.

وفي هذا الإطار يمكن تلخيص آليات الصيرفة الخضراء فيما يلي:

- تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية.
- تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء.
- توعية وتدريب الجهات المعنية.
- تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية .

خلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت البنوك عدة تدابير من أجل تقليل انبعاثات الكربون وتحسين استهلاك الموارد الطبيعية، مما يقتضي إعادة هيكلة للعمليات المصرفية والبنية التحتية للمؤسسات على أسس ومعايير جديدة صديقة للبيئة.

٣) منتجات الصيرفة الخضراء:

أ- المباني الخضراء: يشير مصطلح المباني الخضراء، وتُعرف أيضاً بالأبنية المستدامة، إلى عملية إنشاء مباني صديقة للبيئة واستخدام عمليات ذات كفاءة بيئية عالية في استخدام الموارد طيلة دورة حياة البناء، بدءاً من تحديد الموقع والتصميم والتشغيل والترميم والصيانة، وحتى الهدم والترحيل. وتتكامل هذه المميزات مع دور المباني الخضراء في حماية صحة المواطنين فضلاً عن المجتمعات المحلية المحيطة بها.

ب- عمليات مصرفية غير ورقية:

- تعزز الصيرفة الخضراء استخدام المعاملات غير الورقية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت (مثل خدمات الرسائل القصيرة وماكينات الصراف الألى)
- تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء يتم تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات "الخضراء" التي تهدف إلى الحد، قدر الإمكان، من الآثار السلبية من أجل تعزيز التنمية المستدامة. ومن أمثلة المنتجات التي وضعتها البنوك ما يلي:

ج- البطاقات الخضراء: تمثل بطاقات الخصم والائتمان الخضراء منتج من أهم المنتجات المقدمة لتشجيع وتطوير الصيرفة الخضراء. وهي بطاقات صممت لدعم الأنشطة البيئية من خلال تخصيص نسبة تبرع للمنظمات غير الحكومية تساوى ٠,٠٥%من كل عملية مصرفية أدلى بها صاحب البطاقة.

د-التمويل العقاري الأخضر: ويتضمن قروض منخفضة التكلفة تُقدم للعملاء الذين يعتزمون شراء منزل "ذو الطاقة النظيفة، " مما يؤدى إلى الحد من الواردات والنفايات الورقية ويضمن إتمام المعاملات بشكل أسرع وأكثر أمناً.

هـ- بنية تحتية خضراء: التحول إلى اتجاه الصيرفة الخضراء يقتضي ضرورة وجود بنية تحتية صديقة للبيئة ذات نوعية وجودة عالية للأنظمة اللوجستية في قطاع الصيرفة على نحو يوفر مجموعة متكاملة من خدمات البنية التحتية التي تعزز استخدام الطاقة النظيفة. فوجود هذه البنية التحتية يضمن تحقيق العناصر الضرورية لبيئة نظيفة وصحية بشكل خاص ولتنمية مستدامة بشكل عام، وتزويدهم بالقروض متناهية الصغر لتمويل مشاريع بيئية، مثل منشآت الطاقة الشمسية ومحطات إعادة التدوير.

و- المنتجات غير الورقية: في إطار تعزيز العمليات المصرفية الغير ورقية، تعمل البنوك حالياً على تشجيع العملاء على استخدام بطاقات السحب الآلي / بطاقات الائتمان بدلا من الشيكات والاستعلام عن البيانات الكترونياً بدلا من النسخ الورقية.

٤) التسويق "الأخضر: يتماثل التسويق الأخضر مع استراتيجية التسويق التقليدي مع التركيز بوجه خاص على المنتجات المالية الخضراء، مثل القروض التي تمول التكنولوجيا النظيفة، والاستراتيجيات البيئية، مثل برامج كفاءة الطاقة وإدارة النفايات، والتي تعمل على تحسين أداء البنوك البيئي وكذلك كسب الثقة.

٥) تحديات الصيرفة الخضراء: قد تواجه البنوك، في ظل تفعيل ممارسات الصيرفة الخضراء، بعض التحديات والأعباء التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- مخاطر السمعة: قد يواجه البنوك خطر فقدان سمعتها إذا ما استطاعت الحفاظ على مشاركتها في الاستثمار الأخضر وتمويل المشروعات الصديقة للبيئة.
- تكاليف التشغيل المرتفعة:
- تحدى العنصر البشرى :

إذ تحتاج البنوك "الخضراء" إلى الموظفين ذو الخبرة والمهارة لضمان تقديم الخدمات المالية بجودة عالية للعملاء.

المبحث الثانى: دور البنوك فى دعم مشروعات الاقتصاد الاخضر

مقدمة: أدى اندلاع الثورة الصناعية فى بريطانيا فى الفترة ما بين ١٧٦٠ و١٨٤٠، إلى إحداث تأثيرات واضحة على البيئة، إلا أنه وبالتحديد فى العقدين الأخيرين مع التطور الصناعى العالمى واستخدام سبل ومواد إنتاجية مضرة للمناخ كالفحم، أصبحت المشكلة بالغة الخطورة على المناخ والبيئة والكائنات الحية أيضاً.

لذلك اتجه القطاع المصرفى العالمى إلى تمويل المشروعات صديقة البيئة، والداعمة لخفض الانبعاثات الغازية، التى تقلل من تغيرات المناخ، حيث تلعب البنوك دوراً محورياً فى تشجيع هذه المشروعات الداعمة للحفاظ على المناخ فى الانتشار والوجود فى كل أسواق العالم، خاصة لاستحواذ البنوك على النصيب الأكبر من التمويل عالمياً، ووفقاً لما تقدمه

البنوك من شروط ميسرة وفوائد منخفضة تستقطب البنوك المزيد من هذه المشروعات الخضراء.

وفيما يخص القطاع المصرفى المصرى اتجهت البنوك المصرية فى الفترة الأخيرة إلى تنفيذ خطط طموحة تدعم نمو محفظة تمويلات المشروعات الخضراء، والمشروعات الأكثر حفاظاً على المناخ.

أن دعم الصيرفة الخضراء التى تعنى توفير التمويل لدعم الطاقة النظيفة، وتمويل المشاريع البيئية يحتاج إلى حلول عملية مباشرة، حيث ان الصيرفة الخضراء قد تكون جزءاً من معايير تقييم البنك المركزى المصرى للبنوك خلال الفترة المقبلة.

وفيما يلى اشارة الى الدور الذى تقوم به مجموعة من البنوك الدولية والمحلية

اولاً: البنك الدولى: على مدار ٧٤ عاماً مضت، لعب البنك الدولى أدواراً اقتصادية متعددة، أهمها مساعدة بلدان العالم منخفضة الدخل على التصدى لتغير المناخ، حيث أعلنت مجموعة البنك الدولى عن أهداف جديدة وطموحة للجهود التى ستبذل بشأن المناخ بالاشتراك مع البلدان النامية، فى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع والعشرين بشأن تغير المناخ، حيث يستهدف البنك الدولى فى خطته مضاعفة الاستثمارات إلى ٢٠٠ مليار دولار على مدى ٥ سنوات فى الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥.

وأشار البنك الدولى إلى أنه مع التغيرات المكانية التى يسببها المناخ فى الأراضى الزراعية المنتجة، فإن جنوب آسيا يمكن أن تضم ٤٠ مليون نازح بحلول عام ٢٠٥٠، بينما يمكن لأفريقيا أن تشهد زيادة بنحو ٨٦ مليون نازح، وقد وأوضح أنه نظراً لارتفاع الطلب على التمويل وضخامته ستكون هناك حاجة إلى نحو تريليون دولار فى البلدان الأشد فقراً، لتلبية الالتزامات المناخية بحلول عام ٢٠٣٠، وستقوم المؤسسة الدولية للتنمية بدور كبير فى هذا المجال.

ثانياً: مبادرة البنك الاهلى المصرى: فيما يخص المبادارات الخضراء للبنك الاهلى نذكر منها:

- يولى البنك اهتماماً كبيراً بتمويل المشروعات الداعمة للمناخ، والمشروعات الخضراء، خاصة خلال السنوات الأخيرة.

- البنك يراعى الالتزام بالمعايير البيئية عند تقديم تمويلات خاصة بالمشروعات الضخمة.
- وقع البنك الأهلى عقوداً تمويلية جديدة مع العديد من الشركات التى بدورها تسعى لتحسين البيئة، وذلك بالتعاون مع وزارتى البيئة والبترول بقيمة ٦٠ مليون يورو.
- يستعد البنك لضخ تمويلات جديدة فى مشروعات تخدم البيئة وتحافظ على المناخ وتحقق أهداف التنمية المستدامة.
- يسعى البنك الأهلى للحصول على جزء من قيمة تمويل البنك الدولى الموجه لهذا القطاع.

ثالثاً:بنك البركة مصر: يولى بنك البركة مصر اهتماماً كبيراً بالحفاظ على البيئة وتشجيع المشروعات الخضراء من خلال:

- إعتماد البنك خطة لاستخدام الطاقة الشمسية فى كل المعاملات بشكل كامل خلال السنوات المقبلة.
- يسعى البنك لزيادة حصته التمويلية فى المشروعات الخضراء والداعمة للحفاظ على المناخ على الرغم من أنها أقل ربحية مقارنة بالقروض الموجهة للمشروعات التقليدية، مما يعكس الدور الاجتماعى الذى تقوم به البنك، ويحافظ على البيئة بشكل كبير.
- يقدم البنك مزايا إضافية للمشروعات صديقة البيئة، أبرزها تقديم دراسات جدوى متكاملة للمشروع، وتقديم الدعم والتدريب الفنى، بالإضافة إلى وضع خطط تسويقية متميزة، وإتمام كل التراخيص اللازمة للمشروع.
- يستهدف بنك البركة الوصول بمحفظة قروض المشروعات صديقة البيئة بنهاية ٢٠١٩ إلى ٥٠٠ مليون جنيه
- يعد أول بنك إسلامى يتعاون مع البنك الدولى فى عدة مجالات مختلفة، ويسعى لحصول البنك على جزء من قيمة التمويل المقدم من البنك الدولى لدعم المناخ.

رابعاً: بنك مصر: يتمتع بنك مصر برؤية مستقبلية لاحتياجات مصر من الطاقة ويضع دائما ضمن أولوياته تنفيذ السياسات العامة للدولة في مجال التمويل والتسهيلات الائتمانية ومنها:

- وقع بنك مصر و أونيرا لأنظمة الطاقة اتفاق تعاون لتمويل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة القاهرة ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ لتمويل شراء أنظمة الطاقة الشمسية ، ومن هنا أخذ المبادرة وقام بالتعاون مع أونيرا لأنظمة الطاقة ليصبح أول بنك في مصر يقدم للعملاء

خدمات تمويل برامج الطاقة الجديدة والمتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية باعتبار أنها من أكثر الصناعات المرتبطة بالجماهير بما ينعكس إيجابياً على تشجيع ومساندة كافة شرائح المجتمع في كافة متطلباتها،

- رصد بنك مصر مبالغ تمويلية مختلفة لتمويل مشروعات الطاقة الشمسية طبقاً لخطة الدولة في توليد من ١٢ الف الى ١٥ الف ميجا وات خلال العامين القادمين..
- يبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة لسوق الطاقة الشمسية في مصر أكثر من ٣٠ مليار جنيه طبقاً للخطة المطروحة من قبل وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وهو ما يتطلب إسهامات كبيرة من القطاع المصرفي في مصر".
- يتفاوض مع البنك الدولى للحصول على جزء من قيمة القرض المقدم بقيمة ٢٠٠ مليار دولار خلال الـ٥ سنوات المقبلة.

خامساً:البنك العربى الأفريقى الدولى: قام البنك بدعم العديد من المشروعات التى تخدم البيئة منها :

- للبنك دور أساسى فى تدريب دفعات على كيفية إنشاء مشروعات تحقق التنمية المستدامة.
- ساهم البنك فى تمويل مشروعات متخصصة فى مجال توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بمصر والشرق الأوسط بمنطقة بنبان فى مدينة أسوان، والذى يعتبر من أكبر مجمعات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية فى العالم بقدرة مستهدفة تصل إلى ١,٨ جيجاوات، والذى سيساعد فى زيادة حصة إنتاج وتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بمصر
- البنك هو المرتب الرئيسى للتمويل الممنوح لمجموعة شركات سكاتك سولار لإنشاء ٦ محطات لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بمنطقة بنبان فى مدينة أسوان بقدرة ٤٠٠ ميجاوات، وستقوم الست محطات بإنتاج وبيع القوى الكهربائية من الطاقة المتجددة للحكومة المصرية من خلال عقود شراء تمتد لمدة ٢٥ عاماً.
- موّل البنك عدداً من أضخم مشروعات الطاقة المتجددة كونها ركيزة أساسية فى تحقيق التنمية المستدامة والمشروعات المتعلقة بمجال توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية

فى مصر ضمن المرحلة الأولى والثانية من مشروعات برنامج تعريفة التغذية التى ترعاها الحكومة المصرية.

سادساً: مبادرة البنك الزراعى المصرى: صدر مؤخرا القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ والذى ينص على أن يحول البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الى بنك قطاع عام يسمى (البنك الزراعي المصري) يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية مملوك رأس مالها بالكامل للدولة، ويكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة، ومركزه الرئيسى مدينة القاهرة الكبرى، وتؤول له كافة حقوق البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى ويتحمل بالتزاماته .

كما حصل البنك الزراعى المصرى على الشريحة الثانية من القرض المساند لدعم المركز المالي للبنك بقيمة ٤ مليارات جنيه، وبذلك يكون البنك قد حصل على إجمالي القرض المساند المتفق عليه مع البنك المركزي وقيمته ٦,٥ مليار جنيه لتدعيم القاعدة الرأسمالية بالبنك .كما نجح البنك في معالجة ديون متعثرة مع نحو ١٨ ألف عميل بقيمة تصل إلى مليار جنيه، لتصل محفظة الديون المتعثرة لنسبة ١٤% مقابل ٢٠%، يستهدف البنك خفضها إلى ١٠% بنهاية يونيو ٢٠١٨ .

المبحث الثالث: الائتمان الاخضر وعلاقته بالودائع و الائتمان فى الجهاز المصرفى المصرى:

اولاً: العلاقة بين حجم الودائع والائتمان المصرفى والائتمان الأخضر:

جدول رقم(١): الودائع والائتمان والائتمان الأخضر والائتمان فى القطاع الزراعى والصناعى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى٢٠١٨

السنة	الودائع	الائتمان	الإئتمان الأخضر	قيمة القطاع الزراعى	نسبة القطاع الزراعى الى الائتمان	قيمة القطاع الصناعى	نسبة القطاع الصناعى الى الائتمان
٢٠٠٣	٦٦,٨٣٤	٤٧,١٥	١٦,٩٩	٠,٣٣٠١	.٧	١٦,٦٥٨	٠,٣٥٣٣
٢٠٠٤	٧٤,٤٤٣	٤٧,٧٦	٢٠,٤٤	٠,٣٨٢١	.٨	٢٠,٠٥٩	٠,٤٢
٢٠٠٥	٨٩,٦٨٧	٥٣,١٩	٢٥,٢١	٠,٤٧٨٧	.٩	٢٤,٧٣٣	٠,٤٦٥
٢٠٠٦	٩٨,١٧٧	٥٥,٩٣	٢٥,٨٦	١,٠٠٦٧	١,٨	٢٤,٨٥	٠,٤٤٤٣
٢٠٠٧	١١٤,٠٩	٦٢,٠٩	٢٤,٥٩	٠,٩٩٣٤	١,٦	٢٣,٥٩٤	٠,٣٨
٢٠٠٨	١٤٠,١٦	٧٥,٣	٢٠,١٩	١,٢٨٠١	١,٧	٢٧,٠٣٣	٠,٣٥٩
٢٠٠٩	١٤٤,٦٩	٧٣	٢٧,٨١	١,٠٢٢	١,٤	٢٦,٧٩١	٠,٣٦٧
٢٠١٠	١٤٩,٥٢	٧٤,٤٨	٢٨,٩	١,٤١٥١	١,٩	٢٧,٤٨٣	٠,٣٦٩
٢٠١١	١٥٧,٩٦	٧٤,٧٢	٢٨,٣٩	٠,٨٩٦٦	١,٢	٢٧,٤٩٧	٠,٣٦٨
٢٠١٢	١٤٦,٠٣	٦٩,٢٤	٢٦,٥٢	٠,٧٦١٦	١,١	٢٥,٧٥٧	٠,٣٧٢
٢٠١٣	١٦٦,٢٤	٧٦,٩٢	٣٠,٦٩	٠,٨٤٦١	١,١	٢٩,٨٤٥	٠,٣٨٨
٢٠١٤	١٨٩,٨٣	٧٨,٠٧	٣٠,٩٢	٠,٩٣٦٨	١,٢	٢٩,٩٧٩	٠,٣٨٤
٢٠١٥	١٦٣,٨٩	٦٨,٩٣	٢٧,٣٦	٠,٧٥٨٢	١,١	٢٦,٦٠٧	٠,٣٨٦
٢٠١٦	١٠٢,١	٦٦,٥١	٢٢,٨١	٥,٣٢٠٨	.٨	١٧,٥٥٩	٠,٢٦٤
٢٠١٧	١٥١,٦٨	٧٢,٨٨	٣٠,٦٨	٠,٧٢٨٨	١	٢٩,٩٥٤	٠,٤١١
٢٠١٨	١٩٨,٦٦	٩١,١	٣٦,٩٩	١,٠٩٣٢	١,٢	٣٥,٨٩٣	٠,٣٩٤

المصدر: من اعداد الباحث بناءاً على بيانات البنك المركزى المصرى عن الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨

شكل رقم(١): الائتمان والائتمان الأخضر والائتمان فى القطاع الزراعى والصناعى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى٢٠١٨

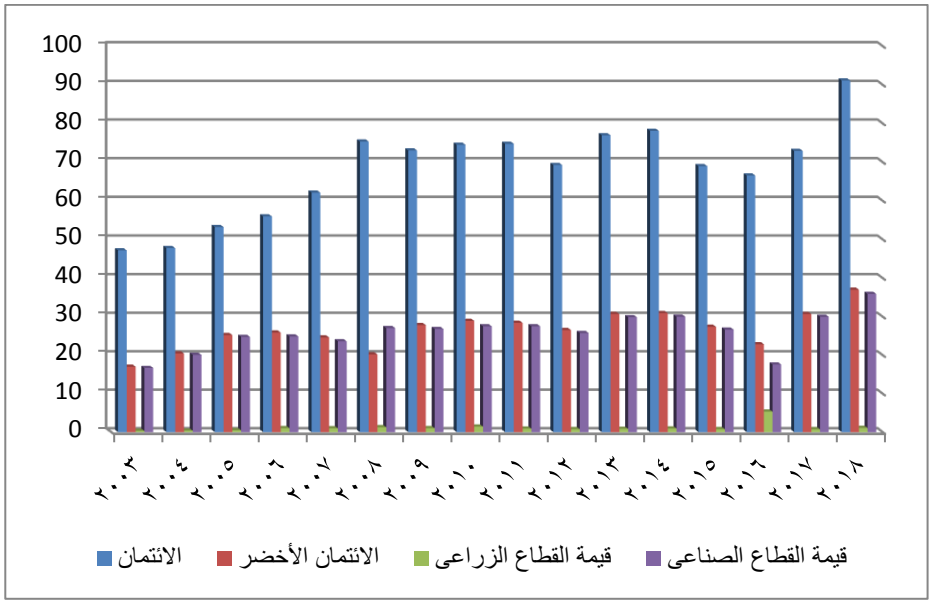

المصدر: من اعداد الباحث بناءاً على بيانات البنك المركزى المصرى عن الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨

يتضح من الجدول و الشكل السابقين ان حجم الائتمان الاخضر يتمثل فى قطاعين اساسين وهما القطاع الصناعى والقطاع الظزراعى ويظهر منهما ان التركيز فى القطاع الصناعى عنه من القطاع الزراعى مما يشير الى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعى وما يتبعه من صناعات وخصوصاً الزراعة العضوية والتى تعد من اهم عناصر التصدير الى اسواق امريكا ودول اوربا ويظهر ايضا من الجدول ان حجم الائتمان الاخضر لا يزال فى بدايته ولا بد من ابتكار انواع جديدة من منتجات الصيرفة الخضراء تؤدى الى زيادة حجم الائتمان الاخضر فى شتى قطاعات المجتمع كما يشير الجدول والشكل السابقين وجود حجم كبير من الودائع غير مسغل وانخفاض نسبة التوظيف مما يدعو الى الاهتمام بالصيرفة الخضراء لتوظيف الفائض من اموال الودائع فى مجالات خضراء تؤدى الى زيادة نسبة توظيف الودائع وزيادة فرص التوظيف وتفتح المجال الى المزيد من الرفاهية وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق

العدالة الاجتماعية وتزيد من معدلات لنمو الاقتصادى فى العديد من المجالات مع المحافظة على الموارد الطبيعية وتخفيف حجم التلوث من الانبعاثات الضارة وحفظ حق الاجيال القادمة من حقوقهم من الموارد المتاحة.

النتائج

نتائج الدراسة من حيث إثبات صحة أو خطأ الفرضيات:-

- **توصلت الدراسة إلي إثبات صحة الفرضية الأولي** أي أنه هناك علاقة إيجابية بين حجم الودائع فى الجهاز المصرفى فى جمهورية مصر العربية وحجم الإئتمان الموجه نحو الاقتصاد الاخضر والمشروعات المرتبطة بالحفاظ على البيئة.

وقد تم إثبات صحة هذة الفرضية علي مستوي فترة الدراسة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٨ وبالتالى فإن ذلك يعنى :

انه على الرغم من تكدس الودائع بالجهاز المصرفى المصرى الا أن هناك علاقة ايجابية بين حجم الودائع وبين حجم الائتمان المصرفى الموجه نحوالمشروعات الخضراء الا أن نسبة القروض الخضراء او الائتمان الاخضر بالنسبة للودائع لا تزال عند مستويات اقل من المستويات المطلوبة لنسب الاستخدام الامثل لتلك الودائع ويتطلب الامر ابتكار منتجات جديدة على السوق المصرى مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار الخضراء تكون مخصصة لتمويل المشروعات الخضراء والاستفادة من حجم الودائع غير المستغلة فى الجهاز المصرفى المصرى.

- **توصلت الدراسة إلي إثبات صحة الفرضية الثانية** أي أنه توجد علاقة ايجابية بين حجم الائتمان المصرفى الموجه نحو الإستثمارات على مستوى الجهاز المصرفى فى جمهورية مصرالعربية ككل وحجم الائتمان المصرفى الموجه نحو الاقتصاد الاخضر والمشروعات المرتبطة بالحفاظ على البيئة.

وقد تم إثبات صحة هذة الفرضية علي مستوي فترة الدراسة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٨ وبالتالى فإن ذلك يعنى:

بلغ حجم التسهيلات الائتمانية فى الجهاز المصرفى المصرى معدلات متزايدة خلال فترة الدراسة وقد كانت مبادرة البنك المركزى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بإتاحة موارد إئتمانية لتلك المبادرة بمبلغ مائتى مليار جنيه مصرى وبسعر فائدة تنافسى يصل الى ٥% على المشروعات بتلك المبادرة وكذلك مشروعات الاسكان الاجتماعى بفوائد ميسرة وعلى فترات سداد طويلة تصل الى ١٥ عاماً مما ادى الى زيادة الطلب على تلك المشروعات وزيادة حجم الائتمان على مستوى الجهاز المصرفى المصرى ككل ولكن ينقص تلك المبادرة انتشترط ان يكون التمويل للمشروعات الخضراء وحفاظاً على البيئة والموارد المتاحة.

التوصيات

من أجل التطوّر والتحوّل إلى الإقتصاد الأخضر وإلى النشاط والنمو الإقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون إلحاق الضرر بالثروة الطبيعية، في ما يلي بعض الخطوات لتعزيز هذا التحوّل:

- التزامات سياسية رفيعة المستوى لتأمين بيئة مواتية لنمو الإقتصاد الأخضر.
- تحديث القوانين والسياسات البيئية.
- وضع استراتيجيات وطنية بمواعيد محددة لتحديد الإعتبارات البيئية والقطاعات الجاهزة لإعتماد الإقتصاد الأخضر.
- وضع حوافز مالية ومادية للأنشطة والسياسات الداعمة للبيئة.
- إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات وتبادل المعلومات عن الإقتصاد الأخضر.
- تعزيز التعاون بين البلدان فيما يتعلق بتبادل البحوث والخبرات والتمويل والتقنية والتكنولوجية.
- ضرورة قيام البنوك بإنشاء نظام لتمويل المشروعات الخضراء يتناسب مع طبيعة تلك المشروعات.
- تقديم تسهيلات ائتمانية للمشروعات الخضراء بسعر فائدة مميز تشجيعاً لتلك المشروعات وحفاظاً على الموارد المتاحة والبيئة المحيطة ودفعاً للاقتصاد القومى

- انشاء وحدة مستقلة بالبنوك لمتابعة مخاطر المشروعات الخضراء والمساعدة فى حل ما يواجهها من مشكلات.

مراجع الدراسة

أحمد الكواز (٢٠١٤): الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، جسر التنمية، العدد المائة والثامن العشر .

بخوش صبيحة (٢٠٠٨): اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الأقتصادي والمعوقات السياسية (١٩٨٩-٢٠٠٧) الطبعة الأولي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

خالد عبد الحميد محمد عمر (٢٠١٢): اقتصاديات الطاقة الشمسية فى مصر "دراسة مقارنة ودراسة قياسية، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة عين شمس .

دانيال رايش (٢٠١١): سياسات الطاقة المتجددة في دول الخليج: دراسة حالة"مدينة مصدر" الخالية من الكربون في أبو ظبي، منتدى الابحاث والسياسة حول تغيير المناخ والبيئة فى العالم العربى، الجامعة الامريكية فى بيروت.

رأفت ميساك (٢٠١٢): الاقتصاد الاخضر مسارات بديلة للتنمية،مجلةعلوم وتكنولوجيا- معهد الكويت للأبحاث العلمية، .

سمير أكرم أحمد، محمد حنفى حسن، نجوى يوسف جمال الدين (٢٠١٤): الاقتصاد الاخضر. المفهوم والمتطلبات فى التعليم ، العلوم التربوية العدد الثالث ج ١ _ يوليو

السيد فراج السعيد (٢٠١٥): :تطوير الجهاز المصرفى فى اطار التحريرالاقتصادى لدعم لاستقراروالتنمية.

فروحات حدة (٢٠٠٩): استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئيةمن أجل تحقيق التنمية المستدامة،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة ورقلة .

محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٩٣): الطاقة فى مصر، مكتبة الانجلو المصرية .

مراد ناصر: التنميه المستدامه و تحديتها في الجزائر، كليه العلوم الاقتصاديه و علوم التيسير،مجله التواصل، العدد٢٦، (٢٠١٠).

مسعد سلامة مسعد مندور (٢٠٠٢): الأشعاع الشمسي في مصر، دراسة في جغرافيا المناخية، كلية الأداب جامعة المنصورة.

منى أمام حسين وأخرون (٢٠١٧): الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر.

نوال جمعون (٢٠١٦): دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية المعوقات والآفاق.

Adrian C.Newten & Elena Cantarello, (2014): An introduction to the green economy (Science, systems & sustainability), First published, Routledge, New York.

Nora Rathzel & David Uzzell, (2013): Trade unions in the green economy: Working for the environment, First published, Routledge, USA.

RABEYA KULSUM, S.Sadrul Huda (2018): "Thinking About The Green Banking Model In The Context Of Bangladesh"

Sustainlabour, Green Jobs and related policy frameworks. An overview of the European Union, February 2013. http://www.sustainlabour.org.p28

Yao Wang and Qiang Zhi, (2016): " The role of green finance in environmental protection, Two aspects of market mechanism and policies"

تقرير الامم المتحدة للبيئة ٢٠١٨-

https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap-report- 2018-

موقع المعهد المصرى التابع للبنك المركزى المصرى https://ebi.gov.eg/research-awareness/?lang=ar

THE ROLE OF BANKS IN SUPPORTING THE GREEN ECONOMY AND GREEN BANKING IN EGYPT

[17]

Abd El Moneim M. I. Elrefai[(1)];.Abeer F. Ali[(2)] and Ahmed F. M. Khalil[(3)]

1) Central Department of Internal Control, Internal Control Sector, Banque Misr 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Micro Projects and Microfinance Sector, Banque Misr

ABSTRACT

The study aimed to identify the concept, characteristics and advantages of the transition to a green economy and its relationship with the Egyptian banking system. Green over the coming years. The study concluded that the green economy is the best way to preserve the environment and stimulate economic growth and eradicate poverty. There is a positive relationship between the volume of credit in the banking system and the volume of credit directed to green projects. The researcher made several recommendations, the most important of which are: The need for banks to establish special systems to finance green projects commensurate with the nature of these projects and the establishment of new banking products in the so-called (green banking). Appropriate, with the establishment of a new specialized department to monitor the credit risk of green projects and take appropriate measures to detect any risks that may face these green projects.

Keywords: Banks - Green Economy - Green Banking